تحليلُ طُرُقِ
يَحيَى بنِ سعيدٍ الحلّيِّ
إلى كتاب ظريف بن ناصح

إسماعيل إثباتي

كليّة الإلهيّات والمعارف الإسلاميّة

جامعة العلّامة الطباطبائيّ

Esbati@atu.ac.ir

ترجمة: د. يزن كامل عليّ

مركز العلامة الحلي ﷺ

وحدة الترجمة

رابط الكتاب: https://doi.org/10.62745/muhaqqiq.v9i24.323

الملخص

ظريف بن ناصح من أصحاب الصادقين عليهما السلام، لـه آثار متعدّدة منها كتاب الديّات الذي يعدّ جزءًا من كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى عمّاله، إذ تناقلته الأجيال، حتى تمّ عرضه على الإمامين الصادق والرضا عليهما السلام، وظريف بن ناصح أحد رواة هذا الأصل الذي اشتهر عنوان هذا الكتاب باسمه، إذ بقي كتابُ (الدِّيات) على مرور التاريخ بأيدي أكابر علماء الشيعة، يستندون إليه، وبعد أن أكمل يحيى بن سعيد الحلّيّ كتاب الجامع للشرائع، أقدم بطلبٍ من أحد العلماء على نقل كتاب (الدِّيات) بعدّة طرق.

نعكفُ في هذه البحث على دراسة وجمع طرق يحيى بن سعيد المتعدّدة إلى كتاب ظريف، وكذلك طرق الكتاب المتعدّدة إلى الأئمّة عليهم، وسنقدّم أجوبة عن الشبهات التي طرحها ابن إدريس الحلّيّ، والشهيد الثاني، والسيّد محمّد الصدر عن هذا الكتاب.

الكلمات المفتاحيّة:

ظريف بن ناصح، كتاب الديّات، يحيى بن سعيد الحلّيّ، معرفة السند.

An Analysis of Yahya bin Sa'id Al-Hilli's Chains of Transmission to the Book of Zuraif bin Nasih

Ismail Ithbati
Faculty of Theology and Islamic Studies
Allameh Tabataba'i University
Esbati@atu.ac.ir

Abstract

Zuraif bin Nasih, a companion of the two Imams, Al-Sadiq and Al-Ridha (peace be upon them), authored several works, including the Kitab Al-Diyat (The Book of Blood Money). This book is considered part of the correspondence of Imam Ali (peace be upon him) to his governors, preserved across generations and reviewed by Imams Al-Sadiq and Al-Ridha (peace be upon them). Zuraif bin Nasih is one of the narrators of this seminal work, which later became widely known under his name. Over the course of history, the Kitab Al-Diyat has been cited by prominent Shia scholars. After completing his Al-Jami' lil-Shara'i', Yahya bin Sa'id Al-Hilli transferred the content of the Kitab Al-Diyat through several chains of transmission at the request of one of the scholars.

This study focuses on analyzing and compiling Yahya bin Sa'id's multiple chains of transmission to the Kitab Al-Diyat as well as the book's various chains to the Imams (peace be upon them). It also addresses the doubts raised by scholars such as Ibn Idris Al-Hilli, Al-Shahid Al-Thani, and Sayyid Muhammad Al-Sadr concerning this book.

Keywords:

Zuraif bin Nasih, Kitab Al-Diyat, Yahya bin Sa'id Al-Hilli, Chain of Transmission Analysis.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١ـ ظريف بن ناصح

ظريف بن ناصح من الأصحاب والرواة الثقاة للإماميّن الباقر والصادق عليهما السلام، كوفيّ الأصل وقاطن بغداد[١]، واشتغل ببيع الأكفان؛ لذا ذُكر في بعض أسناد الروايات بالأكفانيّ[٢]، وطبقًا لذلك فليس من الصحيح أنْ يكونَ مجهولًا عندَ ابن إدريس[٣]، الذي لم ينتبه إلى أنّ الأكفانيّ هو نفسه ظريف بن ناصح.

طريق النجاشيّ إلى كتب: الديات، والحدود، والنوادر، والجامع في سائر أبواب الحلال والحرام، بواسطة حسن بن ظريف وعليّ بن ابراهيم القميّ[٤]، كذلك الشيخ الطوسيّ له طريق إلى كتابه[٥]، يعدّهُ علماء الرجال صحيحًا[٦].

وكما نقل ظريف بن ناصح عن الإمام الصادق عليه السلام، فقد نقل كذلك عن أبان ابن عثمان، وعليّ بن أبي حمزة وغيرهم، كما روى عنه كلٌّ من الحسين بن سعيد، والحسن بن عليّ بن فضّال، وابنه عليّ وجماعة أخرى[٧].

٢ـ كتاب الديات أو أصل ظريف بن ناصح

أرسل أمير المؤمنين عليه السلام كتابًا في الديّات إلى أمرائه وقادته[٨] تناقله المحدّثون جيلًا بعد جيل، وعرضه محمّد بن أبي عمرو المتطبّب على الإمام الصادق عليه السلام[٩]، ووصل هذا الكتاب إلى يد ظريف بن ناصح عن طريقين، نقلًا عن عبد الله بن أيوب الذي نقله بدوره مرةً بواسطة الحسين الرواسيّ، ومرّة أخرى بدون واسطة عن أبي عمرو المتطبّب[١٠].

ويعدُّ ظريف بن ناصح من أهمّ رواة هذا الكتاب؛ لهذا السبب صُبغ هذا الكتاب بعنوان أصل ظريف أو كتاب الديّات لظريف[١١].

وقد عدَّ الشيخ ربّاني الشيرازيُّ هذا الكتاب كتاب الصحيفة نفسه، أو كتاب

الفرائـض للإمام عـليّ عليه السلام[١٢]، لكن العلّامة العسـكريّ لم يقبل هـذا الادّعاء، إذْ يقول:

«كتـاب الديّات ليس جـزءًا من كتاب الجامعة للإمام عـليّ عليه السلام، وفقط أُطلق عليـه في الروايات كتـاب الديّات أو الكتاب الذي أفتى بـه أمير المؤمنين أو كتاب الفرائـض الواصل من أمير المؤمنـين، كذلك هذا الكتاب غـير صحيفة الفرائض الواصلة عن أمير المؤمنين التي خطّها حضرته في المواريث» [١٣].

تناقلَ الشيعةُ يدًا بيد هذا الكتاب، حتى عرضه يونسُ بن عبدالرحمن، والحسنُ ابـن عليّ بن فضال، والحسـنُ بن الجهـم، بعد نصف قرن عـلى الإمام الرضا عليه السلام، وعدَّهُ الإمامُ صحيحًا [١٤].

فضلًا عن نَقْلِ ونَسْـخ هذا الكتـاب، فقد تضمّنته المجموعـات الحديثيّة بعد دخول عصر تدوينها، وبالنظـر إلى الموضوعات المتعدّدة التي يحتويها، قام بعضهم بتجزئة الكتاب، ونقل أقسامه منفصلةً، أو نقل الكتاب كما هو.

فقد أدرج الشـيخ الكلينـيّ (ت ٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) أقسـامًا مختلفةً منه في كتابه (الكافي)[١٥].

كان الكتاب موجودًا عند أبي غالب الزراريّ (ت ٣٦٨هـ)[١٦]، وأورده الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) كاملًا في نهاية من لا يحضره الفقيه [١٧]، وذكره الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) في قائمة الكتب المصنّفة في الديّات [١٨]، كما نقل عنه الشـيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ) في أبوابٍ مختلفةٍ [١٩]، ونقله في إحدى المرّات تامًّا [٢٠].

كان هـذا الكتاب بمتنـاول يد ابن إدريس الحلّيّ (ت ٥٩٨هـ)، إذْ طَالَعَهُ[٢١]، ومن بَعده تَدَاوَلَهُ أَكَابِرُ عُلماء مدرسـة الحلّة أمثـال المحقّق الحلّيّ (ت ٦٧٦هـ)[٢٢]، وحافظ الكتاب بعد ذلك على كونه مصدرًا أساسـيًّا في الفقه والحديث في موضوع الديّات، إذ كان الفقهاء عبر الأزمنة المختلفة يستندون إليه في فتاويهم.

وقام الميرزا النوريّ بتعريف كتاب ظريف في خاتمة المستدرك، وعدَّهُ مَعرُوفًا، مشهورًا، ومحلّ اعتماد[٢٣]، ووجَّه السيِّدُ محمَّد الصدرُ في كتابه (ما وراء الفقه) جملةَ انتقادات إلى كتاب الديّات[٢٤] وضعّف سنده، وخصّص العلامة العسكريّ في قسمٍ من كتابه معالم المدرستين موضعًا لدراسة كتاب ظريف[٢٥].

وتناول الشيخ مسلم داوريّ عن كتاب ظريف بنحوٍ مختصرٍ في أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق[٢٦] وفي هذه الدراسة تمّ البحث في طرق يحيى بن سعيد الحلّيّ إلى هذا الكتاب، وكذلك جمع ودراسة أسانيد الكتاب المتعدّدة إلى المعصومين عليهم السلام.

الانتقادات على كتاب ظريف

هناك قواعد عامّة تحكم باب الديّات، يعمل وفقها العلماء ويفتون طبقها، وفي كتاب ظريف جاء بنحوٍ تفصيليٍّ بيان أجزاء الديّة المختلفة، والعلماء الذين يقبلون كتابه يجعلونهُ مُخَصِّصًا لعموميّات القواعد ويستندون إليه في الإفتاء[٢٧].

وكما تقدَّم فقد احتلَّ كتابُ ظريف مكانةً مرموقةً في أوساط مُحدِّثي الشيعة وفقهائهم، إذ استندوا إليه، وأفتوا طبقه، وفي المقابل فقد شهد هذا الكتاب موجة انتقادات على مدى القرون المتمادية من قبل بعض العلماء الشيعة، وهم:

١ـ انتقادات ابن إدريس الحلّيّ (ت ٥٩٨هـ)

وضع ابن إدريس الحلّيّ هذا الكتاب في زمرة أخبار الآحاد، ولأنَّهُ لا يجيز العمل بخبر الواحد، فلم يعتمد عليه، يقول:

«وقد وردت روايات في أحكام الديّات، وأحاديث كثيرة مختلفة ومتفقة، آحاد وشواذ، أثبتها بعض مشيختنا في مصنفات تتضمن تفصيل أحكام الديات، وقد جنح فيها القول وبسط على استقصاء فيها لإيراد الروايات منها كتاب ظريف بن

ناصـح ـ بالظاء المعجمة ـ ، وهـذا الكتاب عندي طالعته، فما رأيتـه طائلًا يورد فيه مـا لا يجـوز العمل به، ويضاد ما الإجماع عليه، وكتاب عـلي بن رئاب – بهمز الياء المنقطة من تحتها بنقطتين – وغيرهما من المشيخة الفقهاء، لا يحتمل كتابنا هذا إيراد ذلك كله، لأنه لا يوجب علمًا ولا عملًا»[٢٨].

رأى ابن إدريس تطابق فتواه مع فتاوى الشـيخ المفيد وسـلار الموافق للإجماع والأقرب للاحتياط والمنسـجم مع مذهب الإماميّة، لكن فتاوى الشـيخ الطوسيّ المخالفـة لنظـره تسـتند إلى كتاب الديات القائـم على خبر الواحـد، والعمل طبق خـبر الواحد غير جائز، فلم توجب علـمًا ولا عملًا في نظره، إذ قال: «وما اخترناه مذهب شـيخنا المفيد، وسـلار، وغيرهما من المشـيخة، وهو الذي يقتضيه أصول مذهبنـا، ولأنه مجمع عليه، والاحتيـاط يقتضيه. وما ذهب إليه شـيخنا أبو جعفر اختيـار ظريف بن ناصح، في كتابه الحـدود والديات، وتابعه على ذلك، واختار ما اختاره. ولا شـك أنـه خبر واحد، وقد بينا أن أخبار الآحـاد لا يجوز العمل بها في الشرعيات، لأنها لا توجب علمًا ولا عملًا»[٢٩].

تنبغـي الإشـارة إلى أنّ جوهر الانتقـادات التي وجّهها ابـن إدريس الحلّيّ إلى كتـاب ظريف ترتبط بالمنهجّ الذي يتبنّاه ابن إدريس القائم على رفض منهجيّة خبر الواحـد وعدم تجويز العمـل بمقتضاه، لا أنّ الكتاب بحدّ ذاتـه عُرضةً للنقد، كما يزيـد اعتراضه في الحالات التي تكـون فيها روايات كتاب الديّـات متعارضة مع إجماع الشيعة، إذْ يهمل هذه الروايات، وما عدا ذلك ليست لديه مشكلة في قبولها، فإنَّهُ يشـيرُ في بعض الموارد إلى عـدم قبول مضمون الرواية لعدم وجودها في كتب الشيخ الطوسيّ، وكذلك لم يوردها ظريف بن ناصح في كتاب الديّات.

«وشـيخنا لم يذكر ذلـك إلّا في فروع المخالفين، المبسـوط ومسـائل الخلاف، وباقـي كتبه وتصنيفاته الأخبارية المسـندة، والمصنفـة لم يتعرض بذلك، لأنه لم يرد

شيء من الأخبار به، ولا ذكر ظريف بن ناصح في كتابه كتاب الديات، فإنه عندي، ولا غيره من المشيخة المتقدمة، ولا أورد شيخنا أبو جعفر الطوسي ﵀ في كتاب تهذيب الأحكام، وكتاب الاستبصار، فيما اختلف من الأخبار شيئًا، من ذلك جملة»[٣٠].

٢ـ انتقادات الشهيد الثاني

كتبَ الشهيدُ الثاني بالاستناد إلى رواية ظريف في بحث « تثبت القسامة في الأعضاء « في كتابه مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، الذي هو شرح كتابٍ للمحقّق الحلّيّ: «ومستنده رواية ظريف بن ناصح في كتابه المشهور في الديات، عن عبد الله بن أيّوب، وفي طريقه ضعف وجهالة، فالعمل بالأوّل أحوط وأقوى»[٣١].

وكذلك في بحث دِيَة الأجفان: « ومستنده رواية ظريف بن ناصح عن الصادق عليه السلام في كتابه المشهور في الديات.... وفي طريق الكتاب ضعف وجهالة، وإن كان مشهورًا بين الأصحاب»[٣٢].

وهناك تعبيرٌ مشابهٌ في شرح اللمعة: « استنادًا إلى خبر ظريف وعليه الأكثر، لكن في طريقه ضعف وجهالة»[٣٣].

لكنّه استند مرّةً إلى روايةٍ من الكتاب دون الإشارة إلى ضعف سندها، ربّما يعود السبب في ذلك إلى موافقتها لرواية عبد الله بن سنان صحيحة السند[٣٤]، أو لكونها موافقة لنظر المشهور[٣٥]، وفي موارد أخرى يكتفي بالإشارة إلى بعض الفتاوى التي استندت إلى كتاب ظريف[٣٦].

ولعلَّ عليّ بن الحسن بن فضّال كان سببًا في الضعف والجهالة التي احتوى عليها سند الكتاب، على ما يرى بعض العلماء؛ لأنه كان واقفيًّا، فالحديث موثّق، ومن وجهة نظره لا حجيّة له[٣٧] ولا يجب في هذه الحالة الحديث عن الضعف والجهالة.

٣ـ انتقادات السيّد محمّد الصدر

يقول السيّد محمّد الصدر، بعد تعداده لطرق كتاب ظريف بن ناصح، والبحث في حال الرجال والرواة الواسطة بينه وبين الإمام الصادق عليه السلام:

«ومن هنا يتضح أن هذا السند ممتلئ بعدة إشكالات: أحدها: جهالة حال أبي عمرو المتطبب. وبه تكون الرواية ساقطة عن الحجية سندًا. ثانيها: جهالة حال الراوي الذي يروي عنه أبو عمرو هذا، وهو حسين الرواسي. كما في سند الصدوق رضي الله عنه. ثالثها: ما سمعناه عن عبد الله بن أيوب، بأنه: قيل فيه تخليط. وهو بالرغم من أن توثيقه موجود، إلّا أن الوثاقة لا تنافي التخليط، لأن التخليط حالة لا اختيارية تصيب الإنسان لا يتعمدها. والثقة هو الذي لا يتعمد الكذب أو الذي يتحاشى الكذب عمدًا. والأخبار عن تخليط ليس بكذب عمدي وإن كان كذبًا واقعًا.

وعلى أي حال، فمع احتمال التخليط في الراوي، لا يمكن العمل بروايته، لأنه يسقط جريان الأصول المؤمّنة عن التحريف أو يجعل جريانها صعبًا عرفًا وشرعًا. إذن، فمع وجود كلا هذين الإشكالين في سند الرواية، فإنها تسقط عن الحجية» (٣٨).

وبعدها يعرض الوجوه التي يمكن من خلالها الدفاع عن الكتاب ويشرع بنقدها:

الوجه الأوّل: التواتر والروايات المستفيضة، لكن باعتبار رجوع سند الرواية إلى ظريف ومنه فصاعدًا ينقله واحد عن آخر، لا يبقى للتواتر والاستفاضة أيّ معنى (٣٩).

الوجه الثاني: الشهرة: لكن شهرة هذه الرواية وعمل الأصحاب بها لا يجبر ضعف سندها، باعتبار كون عمل المشهور ما لم يصل إلى مرحلة الاجماع لا يجبر

ضعف السند، ومخالفة بعض الفقهاء لهذه الرواية يمنع حصول الإجماع[٤٠].

الوجه الثالث: جبران ضعف السند من خلال استناد روايات الكتاب الأخرى عن طريق الإمام الرضا عليه السلام.

أ- صحيحة يونس التي جاء فيها: «عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال هو صحيح». حيث ذُكر في هذه الرواية عنوان كتاب «الفرائض»، لكن هذا العنوان يُستخدم أكثر في مباحث الإرث، فلعلّ المقصود به كتاب آخر.

ب- تتضمّن رواية الكتاب حسن بن الجهم المضعّف أو المشترك بين الثقة والضعيف، وعليه تكون الرواية من ناحية السند محلّ إشكال.

ج- صحيحة يونس الأخرى التي جاء فيها: «عن الرضا عليه السلام قالا: عرضنا عليه الكتاب، قال: نعم. هو حق قد كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك، ثم ذكر مثله»، وبالإضافة إلى سند الرواية الصحيح، تشير إلى كون الإمام عليّ عليه السلام قد أمر عمّاله وحكّام الولايات بالعمل طبقها، كما تدلّ عبارة «ثم ذكر مثله» على أنّ المقصود بتلك الرواية هي رواية ظريف بن ناصح.

لكن ثمّة إشكالات على هذه الرواية:

١. باعتبار كون الروايتين على الأرجح قد تناقلتا حادثة واحدة، وكون الرواية الثانية فيها زيادة عن الأولى (الإشارة إلى أوامر الإمام عليّ إلى عمّاله، ووحدة الرواية مع رواية ظريف)، فالروايتان صحيحتا السند متعارضتان وتسقطان عن الحجيّيّة:

«إنه في الإمكان القول إن الرواية الأولى تنفي هذه الزيادات، لأن كل رواية فإنها ذات سياق ظهوري باستيعاب النقل في كل ما صَدَرَ عَنِ الإمام عليه السلام ممَّا يرتبط بمجمل الكلام ويكون قرينة عليه، ومعه فإن كانت الرواية الأولى ساكتة عن الزيادات فهي بمنزلة النافية لها. ومعه تتعارض هذه الدلالة مع دلالة الرواية

الثانية على وجود هذه الزيادات. فتتساقط بالتعارض بصحة السندين – أو كما قلنا – لاتحاد السندين، فلا ندري أن هؤلاء الرواة نقلوا النص الأوّل أو الثاني»[٤١].

٢. لم يُذكر اسم الكتاب في هذه الرواية، وكون هذه الرواية منطبقة على الرواية السابقة، فيكون اسم الكتاب، كتاب الفرائض وليس الديّات[٤٢].

٣. لا يوجد دليل على أنّ المعنى من عبارة «ثم ذكر مثله» هو حديث ظريف، ولعلّه حديث آخر في هذا الموضوع.

٤. هذه الرواية ليست صحيحة بل حسنة؛ لوجود إبراهيم بن هاشم غير الموثّق، وإن كان هذا الإشكال يقبل النقاش باعتبار كون بعض الروايات الحسنة حجّةً مثل روايات إبراهيم بن هاشم والنوفليّ[٤٣].

في النهاية يرى أنّ رواية ظريف بن ناصح قابلة للنقاش على خلاف وجهة نظر أستاذه الذي يعدّها صحيحةً، وإذا كانت ثمّة رواية معتبرة في باب الدِّيَاتِ فهي الرواية المنقولة عن الإمام الرضا عليه السلام وليست رواية ظريف، ويمكن عرض مناقشة الشهيد الثاني في المسالك لهذه الرواية؛ ولذا تُعدُّ رواية ظريف ضعيفةً.

٥- الدفاع عن الكتاب والاستناد إليه

على الرغم من الانتقادات الموجّهة للكتاب، لكنّه حظي بنظرة إيجابيّة من معظم علماء الشيعة، فقد كان أكثرهم يستند في الفتاوى إليه، كما تمّ ذكره سابقًا عند بعض المتقدّمين، وعند المتأخرين كذلك كان الكتاب المذكور محل اعتماد، حتى مع رواج الأفكار الجديدة عن التقسيم الرباعيّ للحديث وإيلاء السند أهميّة أكثر.

فقد عدَّ صاحب (الجواهر) هذا الكتاب مشهورًا، وطرق المحمّدين الثلاثة إليه تجبر أيّ ضعفٍ محتملٍ بواسطة سندٍ آخر[٤٤]، كما قام الفاضل الهنديّ بالإفتاء على أساس هذا الكتاب، وأشار إلى فتاوى العلّامة الحلّيّ في المختلف التي استندت إليه[٤٥]، ولا يقبل السيد مصطفى الخمينيّ مناقشة إسناد الرواية التي أُخذت عن

الكتاب[٤٦]، كما عدّ فاضل اللنكراني بعض طرق الكتاب معتبرة[٤٧]، ومع ذلك يشير إلى إعراض بعض الفقهاء عن الكتاب بحجّة وجود معارض لبعض أجزائه[٤٨].

٦- يحيى بن سعيد الحلّيّ وكتاب ظريف

استند يحيى بن سعيد الحلّيّ كثيرًا في كتاب «نزهة الناظر» في باب الديّات إلى كتاب ظريف بن ناصح[٤٩]، وبناءً على طلب أحد العلماء قام بنقل كتاب الديّات لظريف بطرقٍ متعدّدة وذلك بعد الانتهاء من كتاب الجامع للشرائع، حيث ينقل الكتاب عن الشيخ الطوسيّ بثلاثة طرق، وينقل الشيخ الطوسيّ الكتاب عن ظريف بخمسة طرق[٥٠].

وطرق يحيى بن سعيد الثلاث هي:

١ - أخبرني، السيد الفقيه العالم الصالح محيي الدين أبو حامد محمّد بن عبد الله بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي رضي الله عنه قال: أخبرني الشيخ الفقيه محمّد بن عليّ بن شهرآشوب: عن أبي الفضل الداعي، وأبي الرضا فضل الله بن عليّ الحسينيّ، وأبي الفتوح أحمد بن علي الرازيّ، وأبي علي محمّد بن الفضل الطبرسي، ومحمّد وعلي ابني علي بن عبد الصمد النيشابوريّ، ومحمّد بن الحسن الشوهانيّ، وجماعة، وكلهم: عن أبي عليّ، وعبد الجبار المقري عن الشيخ أبي جعفر الطوسيّ.

٢ - وأخبرني، الشيخ محمّد بن أبي البركات بن إبراهيم الصنعاني - في شهر رجب سنة ست وثلاثين وست مائة -، عن الشيخ أبي عبد الله الحسين بن هبة الله بن رطبة السوراويّ، عن أبي عليّ، عن والده الشيخ أبي جعفر الطوسيّ.

٣ - وأخبرني، السيد المذكور، عن الفقيه عز الدين أبي الحرث محمّد بن الحسن بن عليّ الحسيني البغداديّ، عن الفقيه قطب الدين أبي الحسن الراونديّ، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسن الحلبيّ، عن الشيخ أبي جعفر الطوسيّ.

نعرض السند بشكل تحليلٍ بيانيٍّ:

ولا يخفَى أنَّ معظم الرجال في طريق يحيى بن سعيد الحلّيّ إلى الشيخ الطوسيّ هم من أكابر العلماء ومحل ثقة الشيعة؛ لذا كان هذا القسم من السند محل اعتماد.

والشيخ الطوسيّ ينقل الكتاب بطرقٍ متعدّدة.

١ – قال: أخبرني الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثي، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ.

(أ) عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن ظريف بن ناصح.

(ب) وعن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن حسان الرازيّ، عن إسماعيل بن جعفر الكنديّ، عن ظريف بن ناصح قال: حدثني رجل يقال له عبد الله بن أيوب، قال: حدثني أبو عمرو المتطبب، قال: عرضت هذه الرواية على أبي عبد الله عليه السلام.

٢ – وعن الشيخ أبي جعفر الطوسيّ، عن الشيخ أبي عبد الله عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عن محمّد بن يعقوب الكلينيّ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم.

٣ – وعنه عن الشيخ أبي عبد الله، والحسين بن عبد الله، وأحمد بن عبدون: عن أبي محمّد الحسن بن حمزة العلويّ الطبريّ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم.

٤ – وعنه عن الحسين بن عبد الله، عن أبي غالب أحمد بن محمّد الزراريّ، وأبي محمّد هارون بن موسى التلعكبريّ، وأبي القاسم بن قولويه، وأبي عبد الله أحمد بن أبي رافع الصيمري، وأبي المفضل الشيباني، وغيرهم كلهم عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم.

٥ – وعنه عن أحمد بن عبدون، عن أحمد بن أبي رافع، وأبي الحسين عبد الكريم ابن عبد الله بن نصر البزاز بتنيس وبغداد، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ

ابــن إبراهيم عن أبيه، عن ابــن فضال، عن ظريف بن ناصح وســهل بن زياد عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف.

وعن ابن فضال، ومحمّد بن عيسى، عن يونس قال (جميعًا قالا): عرضنا عليه هذا الكتاب فقال: نعم هو حق

نعرض السند بشكل تحليلٍ بيانيٍّ:

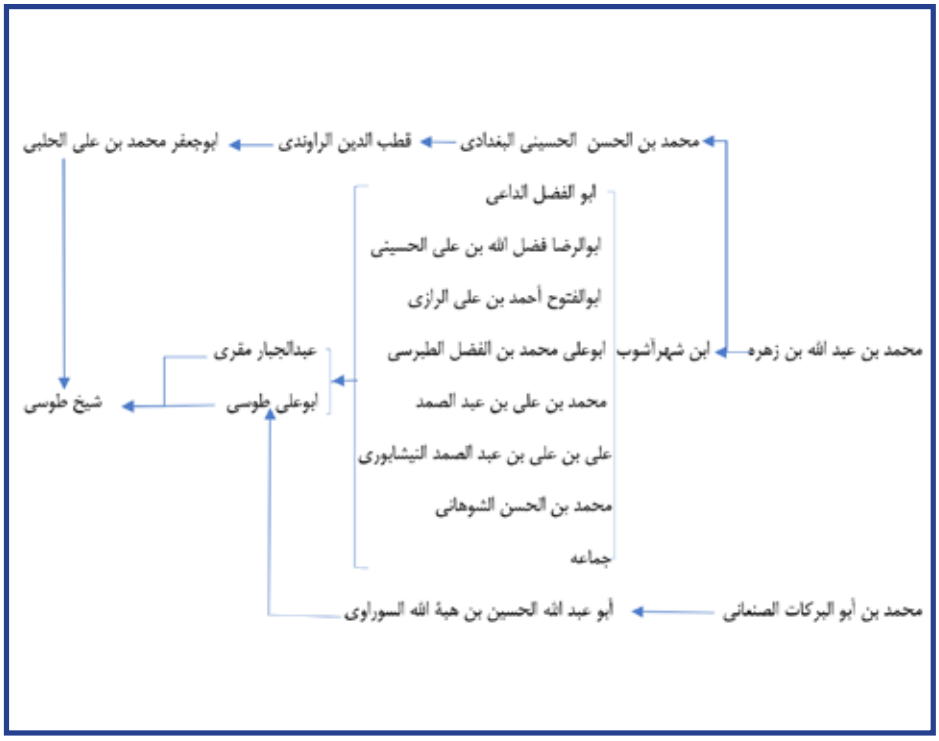

٦ـ تحليل طرق الشيخ الطوسيّ إلى كتاب ظريف

مـا عرضناه في التحليل البيانيّ يُظهر طرق الشـيخ الطـوسيّ المتعدّدة إلى كتاب الديّات وبالتفصيل هي:

١ـ الشـيخ المفيد عن الشـيخ الصدوق عن محمّد بن حسن بن وليد، عن محمّد ابن الحسـن الصفار(ثقة)[٥١]، عن أحمد بن محمّد بن عيسـى «شـيخ القميين وكبير الشـيعة»[٥٢]، عن الحسـن بن عليّ بن فضال(ثقة، كان فطحيًّـا لكنّه عاد إلى طريق الحـقّ)[٥٣]، عن ظريف بن ناصح (ثقة)[٥٤]، والنتيجة أن هذا «الطريق إلى ظريف، صحيح».

٢ـ الشـيخ المفيد عن الشـيخ الصدوق عن محمّد بن حسن بن وليد (ثقة)[٥٥]، عن أحمد بن إدريس(ثقة)[٥٦]، عن محمّد بن حسـان الرازيّ (يعرف وينكر بين بين، يروي عن الضعفاء كثيرًا)[٥٧]، عن إسماعيل بن جعفر الكنديّ (لا يوجد اسمٌ له في طريـق آخر، مجهول)[٥٨] عن ظريف بن ناصح(ثقـة)[٥٩]، والنتيجة أن هذا الطريق ضعيف؛ لوجود شخص غير معروف.

٣ – وعـن الشـيخ الطوسيّ، عن الشـيخ أبي عبـد الله (الشـيخ المفيد)عن أبي القاسـم جعفر بن محمّـد بن قولويه، عن محمّـد بن يعقوب الكلينـيّ، عن عليّ بن إبراهيـم بن هاشـم (جميعهم من أكابر علماء الشـيعة) عن أبيه (ثقـة)[٦٠]، عن ابن فضال (ثقة)[٦١]، عن ظريف بن ناصح (ثقة)[٦٢]، والنتيجة أن هذا السند صحيح.

٤ – وعنه عن الشيخ أبي عبد الله (الشيخ المفيد)، والحسين بن عبد الله (مشترك ومجهـول)[٦٣]، وأحمد بـن عبدون(ثقة)[٦٤]: عن أبي محمّد الحسـن بن حمزة العلوي الطبري(ثقـة)[٦٥]، عن علي بن إبراهيم بن هاشـم (ثقة)[٦٦] عن أبيه (ثقة)[٦٧]، عن ابن فضال(ثقة)[٦٨]، عن ظريف بن ناصح (ثقة)[٦٩]، والنتيجة أن هذا القسـم من السند صحيح).

٥ – وعنه عن الحسين بن عبد الله (مشترك ومجهول)[٧٠]، عن أبي غالب أحمد بن محمّد الزراريّ، وأبي محمّد هارون بن موسى التلعكبري، وأبي القاسم بن قولويه، وأبي عبد الله أحمد بن أبي رافع الصيمريّ (ثقة)[٧١]، وأبي المفضّل الشيبانيّ، وغيرهم كلهم عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، والنتيجة أن هذا القسم من السند ضعيف، لوجود حسين بن عبد الله).

٦ – وعنه عن أحمد بن عبدون (ثقة)[٧٢]، عن أحمد بن أبي رافع (ثقة)[٧٣]، وأبي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز (مجهول)[٧٤] بتنيس وبغداد، عن محمّد بن يعقوب (من أكابر علماء الشيعة)، عن عليّ بن إبراهيم (ثقة)[٧٥] عن أبيه (ثقة)[٧٦]، عن ابن فضّال (ثقة)[٧٧]، عن ظريف بن ناصح (ثقة)[٧٨] ، والنتيجة أن هذا القسم من السند صحيح.

٧ـ وعنه عن أحمد بن عبدون (ثقة)[٧٩]، عن أحمد بن أبي رافع (ثقة)[٨٠]، وأبي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز (مجهول)[٨١] بتنيس و بغداد، عن محمّد بن يعقوب (من أكابر علماء الشيعة)، عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد (ضعيف)[٨٢] عن الحسن بن ظريف (ثقة)[٨٣]، عن أبيه ظريف ، والنتيجة أن هذا القسم من السند ضعيف لوجود سهل بن زياد).

يُختم الطريق السابع بظريف بن ناصح، حيث ينقله بسنده عن الإمام.

٨ـ وعنه عن أحمد بن عبدون (ثقة)[٨٤]، عن أحمد بن أبي رافع (ثقة)[٨٥]، وأبي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز (مجهول)[٨٦] بتنيس و بغداد، عن محمّد بن يعقوب (من أكابر علماء الشيعة)، عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد (ضعيف)[٨٧] عن ابن فضال (ثقة)[٨٨]، ومحمّد بن عيسى (العبيدي، ثقة)[٨٩]، عن يونس (بن عبدالرحمن، معتمد وثقة)[٩٠] قال (جميعًا قالا): عرضنا عليه هذا الكتاب فقال: نعم هو حقّ.

هـذا طريق إلى نسـخةٍ أخرى عن الكتاب إذ عُرضت عـلى الإمام الرضا عليه السلام، لكنّ هذا الطريق ضعيف لوجود سـهل بن زياد، إلّا أن نقبل قول وتوثيق الوحيد البهبهانيّ في حقّ سهل بن زياد[٩١].

٧ـ بقيَّة الطُّرق إلى كتاب ظريف

هل نُقل هذا الكتاب عن طرقٍ أخرى؟

بنـاءً عـلى قول يحيى بن سـعيد الحـلّيّ فقد كان الكتـاب موجودًا عند الشـيخ الكُلينيّ، والشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسيّ، وابن قولويه، وابن وليـد، وعلـماء آخرين، وكان لكل واحـدٍ من هؤلاء العلماء طـرقٌ لكتاب ظريف مسـجّلة في المصـادر المختلفة؛ لذلك لا تنحصر الطرق إلى كتـاب الديّات بالطرق التي نقلها يحيى بن سعيد.

ينقـل العلّامـة محمّد تقي المجلسيّ سـند كتاب ظريف عن طريـق عبد الله بن أيّـوب عن الـرواسيّ «موثق كالصحيـح»، ويعدُّ طريق الشـيخ الكلينـيّ إلى هذه النسـخة قويًّا كالصحيح، ويرى إسـناد الكلينيّ إلى النسـخة المعروضة على الإمام الرضا عليه السلام «صحيح وحسـن كالصحيح»، وسند الشيخ الطوسيّ إلى كتاب ظريف «موثّق كالصحيح»، وسـند النسـخة المعروضة على الإمـام الرضا عليه السلام عن طريق يونـس «صحيـح»، وعـن طريق ابـن فضّال «حسـن كالصحيح»، كـما كتب عن تضعيف إسناد الكتاب:

«ومـا يقع في كلام الأصحاب من أنه ضعيف باعتبار رواية محمّد بن عيسـى، عن يونس ورواية إبراهيم بن هاشم، عن ابن فضال وفي الطريق الأوّل باعتبار ابن فضال لكنهم يعملون عليه فيما لم يكن له معارض، وفيما كان له معارض ينسـبونه إلى الضعف بالإضافة إلى المعارض».

وفي نهايـة المطاف مع ذكـره الاختلاف الموجود في متن النسـخ المتعدّدة الذي

أدّى إلى تضعيف بعضها، يشير إلى حكم الشيخ الكلينيّ والصدوق بصحّة الكتاب لوجود طرقٍ متعدّدة ومعتبرةٍ إليه.

«ومع هذه الطرق المعتبرة حكم الكلينيّ والمصنف بصحته، لكنه مع قطع النظر عن السند يوجد في متنه اختلافات صارت سببًا للحكم بالضعف أيضًا وسنذكرها»[٩٢].

الآن نشرع بدراسة بقيّة الطرق إلى الكتاب:

٩ـ ينقل الشيخ الطوسيّ في تهذيب الأحكام أسنادًا متعدّدة إلى الكتاب، تمّ تحليل بعضها سابقًا، والطريق الذي لم يُذكر هو: «وروى أحمد بن محمّد ابن يحيى عن العبّاس بن معروف عن الحسن بن عليّ بن فضال عن ظريف بن ناصح»[٩٣].

لا يوجد توثيقٌ صريح بحقّ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، وهو من مشايخ الصدوق، والمشهور كونه محلّ اعتماد وكذا هو نظر العلّامة الحلّيّ، لكن آية الله الخوئي لا يَرى أنَّ أدلَّةَ الاعتماد عليه وتوثيقه كافيةٌ؛ لذا حكم بجهالته[٩٤] وعباس بن معروف القمّيّ موثّق[٩٥]، وأيضًا ابن فضّال كما مرّ موثّق[٩٦]، لكن هذا الطريق يُختم كذلك بظريف، والضعف الحاصل فيه هو طريق ظريف إلى الإمام الصادق عليه السلام.

١٠ـ يذكر الشيخ الطوسيّ في الفهرست في معرض التعريف بظريف بن ناصح طريقًا إلى كتاب الديّات.

أخبرنا به الشيخ المفيد أبو عبد الله رحمه الله عن أبي الحسين أحمد بن محمّد بن الحسن ابن الوليد، و خبرنا ابن أبي جيد عن محمّد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال، عنه.[٩٧]

يوثّق المحقّق الأردبيليّ هذا الطريق[٩٨]، ويراهُ آيةُ الله الخوئيُّ صحيحًا،

ويوضّح بأنّ ابن أبي الجيد المذكور في هذا الطريق على الأظهر ثقةٌ[٩٩]، كذلك حكم البعض بصحّة هذا الطريق[١٠٠].

١١ـ يستفيد الشيخ الصدوق في كتاب (الفقيه) من كتاب ظريف على النحو الآتي:

روى الحسن بن عليّ بن فضال عن ظريف بن ناصح عن عبد الله بن أيوب ، قال: حدثني حسين الرواسي عن ابن أبي عمرو الطبيب، قال: عرضت هذه الرواية على أبي عبد الله عليه السلام فقال : نعم هي حق[١٠١].

ابن بابويه والد الشيخ الصدوق ثقةٌ[١٠٢]، وكذلك سعد بن عبد الله الأشعريّ[١٠٣]، وأحمد بن محمّد بن عيسى شيخ القميين ومحل اعتماد[١٠٤]، وابن فضال موثق[١٠٥] ويُختم السند بظريف، وهذا السند إلى ظريف معتبر وصحيح.

١٢ـ ينقل النجاشيّ كذلك طريقًا إلى كتاب الديات:

أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبي غالب أحمد بن محمّد، قال: قرأ على عبد الله بن جعفر وأنا اسمع، قال: حدّثنا الحسن بن ظريف، عن أبيه به[١٠٦].

يجب اعتبار عدّة من أصحابنا ثقاةً كونهم من مشايخ النجاشيّ، وكما نعلم فالنجاشيّ يروي فقط عن مشايخ ثقاة[١٠٧]، وأبو غالب أحمد بن محمّد (ت ٣٦٨هـ) عالم وشخصيّة شيعيّة بارزةً في عهده[١٠٨]، والمقصود من عبد الله بن جعفر، عبد الله ابن جعفر الحِمْيَرِيّ، إذْ يقول أبو غالب إنَّهُ قَدِمَ الكوفةَ ولم يكُن قد بلغ اثنتي عشرة سنة[١٠٩] ، ويشير إلى تَلَقِّيهِ كتاب الدِّيَات للحسن بن ظريف[١١٠] عن طريق عبد الله ابن جعفر الحميريّ[١١١]، وهو من أكابر الشيوخ القمّيين[١١٢]، وحسن بن ظريف ثقة؛ وعليه يكون طريق النجاشيّ إلى الكتاب صحيحًا.

١٣ـ الشيخ الكلينيّ: عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، عن ابن فضال، قال: عرضت الكتاب على أبي الحسن، فقال: هو صحيح . " قضى أمير المؤمنين في دية جراحات الأعضاء كلها[١١٣].

عـليّ بن إبراهيـم (ثقة)[١١٤] عـن أبيه (ثقـة)[١١٥]، عن ابن فضـال «ثقة؛ كان فطحيًّا، لكنَّه عاد إلى طريق الحقّ»[١١٦]، فيكون سند هذه الرواية صحيحًا.

١٤ـ الشـيخ الكلينيّ: عن علي بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسـى، عن يونس. قال يونس: عرضت عليه الكتاب، فقال: «هو صحيح»[١١٧].

علي بن إبراهيم (ثقة)[١١٨] عن محمّد بن عيسى (العبيدي، ثقة)[١١٩]، عن يونس «بن عبد الرحمن، مورد اعتماد»[١٢٠]، السند صحيح.

١٥ـ الشيخ الكلينيّ: (عدّة من اصحابنا عن سهل بن زياد) عن عليّ بن فضال عن الحسن بن الجهم، قال عرضته على أبى الحسن الرضا عليه السلام فقال لي: اروه فإنه صحيح «السند بالنظر إلى السند السابق كامل»[١٢١].

عدّة من أصحابنا عن سـهل بن زياد (ضعيف)[١٢٢] عن ابن فضال (ثقة)[١٢٣] حسن بن الجهم (ثقة)[١٢٤].

هذا طريق إلى نسـخةٍ أخرى عن الكتاب قـد عُرضت على الإمام الرضا عليه السلام، لكنّ هذا الطريق ضعيف لوجود سـهل بن زياد، إلّا أن نقبل قول وحيد البهبهانيّ وتوثيقه في حقّ سهل بن زياد[١٢٥].

ممّا سـبق ثمّـة طريقان إلى الكتاب، أحدهما إلى الإمـام الصادق عليه السلام عن طريق ظريف بن ناصح، وآخر إلى الإمام الرضا عليه السلام، والنسخة المعروضة عليه (عليه السلام) لها سـندان صحيحان (العدد ١٣ و ١٤) وسندان مختلفٌ فيهما (العدد ٨ و ١٥)، وفي حال قبولنا لوثاقة سهل بن زياد، فيكون كلا السندين صحيحًا.

يوجد في النسـخة المنتهية إلى ظريف سـبعة أسـناد صحيحة (العدد ١، ٣، ٤، ٦، ١٠، ١١، ١٢)، وسـندان ضعيفان (العدد ٢ و ٥)، وسندان مكان اختلاف (٧ و٩).

٨ـ سند الكتاب من ظريف إلى الإمام

ما وضعيّة سند الكتاب من ظريف إلى الإمام الصادق عليه السلام؟

نُقل السند بحالتين:

١ـ الطريق الذي ذكره الشيخ الكلينيّ:

ظريف ابن ناصح، عن رجل يقال له: عبد الله بن أيوب قال: حدثني أبو عمرو المتطبب قال: عرضت هذا الكتاب على أبي عبد الله عليه السلام[١٢٦].

٢ـ الطريق الذي ذكره الشيخ الصدوق:

ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب قال: حدثني الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب قال: «عرضت هذه الرواية على أبي عبد الله عليه السلام»[١٢٧].

عبد الله بن أيوب بن راشد الزهري، بياع الزطي روى عن جعفر بن محمّد، ثقة وقد قيل فيه تخليط[١٢٨].

أبو عمرو المتطبب أو ولده؟

يقول النجاشيّ في تعريف عبد الله بن سعيد:

عبد الله بن سعيد بن حيان بن أبجر الكناني أبو عمرو الطبيب، شيخ من أصحابنا، ثقة، – و بنو أبجر بيت بالكوفة أطباء – وأخوه عبد الملك بن سعيد ثقة، عمَّرَ إلى سنة أربعين ومئتين. له كتاب (الديات)، رواه عن آبائه وعرضه على الرضا عليه السلام، والكتاب يعرف بين أصحابنا بكتاب عبد الله بن أبجر. أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد الأنباري قال: حدثنا الحسن بن أحمد المالكيّ قال: حدثنا محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبجر[١٢٩].

عليه يكون اسم الراوي الصحيح أبو عمر عبد الله بن سعيد، الذي كان طبيبًا، ونقل الكتاب عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام، وعُرض لاحقًا على الإمام الرضا عليه السلام.

تثار هنا عدّة مسائل:

١. وفق نقل الشيخ الكلينيّ، فقد عرض أبو عمرو المتطبِّب الكتاب على الإمام الصادق عليه السلام، وأمّا وفق الشيخ الصدوق فقد عرضه ابن أبي عمير (عمر) الطبيب على الإمام الصادق عليه السلام، وفي حال قبلنا كون عمر-عمير-عمرو، من باب التصحيف، فيبقى السؤال الماثل أمامنا هو هل الذي عرضَ الكتابَ على الإمام هو الأب أو الابن؟

يقول الشيخ الطوسيّ في تعريف الابن «محمّد بن عبد الله بن سعيد بن حيان ابن أبجر الكناني، أبو الحسن الكوفي»[١٣٠]، في هذه الحالة تكون كنيته أبا الحسن لا أبا عمر (عمير أو عمرو) لكن يذكر النجاشيّ كنية الأب أبا عمرو، وأنّه كان طبيبًا[١٣١].

وعليه يكون نقل الشيخ الكلينيّ الذي ذكره في ثلاثة مواضع في كتابه أبا عمرو المتطبّب، أكثر دقّةً.

٢. هل أدرك الإمامَ الرضا عليه السلام أبو عمرو الطبيب الذي ذكر الشيخ الطوسيّ ابنه[١٣٢] من بين زمرة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، عندها يكون عُمْرُ مُحَمَّد بنِ عبد الله عند شهادة الإمام الصادق (ت ١٤٨هـ) عليه السلام في الأقل ١٧ سنة، ووالده في الأقلّ ٣٥ سنة، وتكون ولادته قبل ١١٣، ويكون عمره تقريبًا بين سنة ١٨٣ إلى سنة ٢٠١ «فترة إمامة الإمام الرضا عليه السلام» ٧٠ إلى ٩٠ سنة، وهذا العمر ليس بالكثير وفي العادة ممكنٌ، هذا بالنظر إلى تصريح النجاشي ببقاء أخيه على قيد الحياة حتى سنة ٢٤٠، وغير مُستبعد عرض الكتاب على الإمام الرضا عليه السلام بين سنة ١٨٠ إلى ٢٠٠.

٣. يذكر النجاشيّ في هذا النقل عرض الكتاب على الإمام الرضا عليه السلام، لكن

ما نقله الشيخ الكلينيّ والصدوق يفيد بعرض كتاب الديّات على الإمام الصادق عليه السلام، ويُحتمل عرض الكتاب مجدّدًا على الأئمّة، لكن يبقى سؤال هو باعتبار أنّ ظريف بن ناصح وعبد الله بن سعيد لم يكونا كاتبَين أو مصنفَي الكتاب، وهُم رواةٌ له فقط، لماذا لم يُلتفت إلى نقل النجاشيّ من بين النقل المتعدّد لسند كتاب الديّات لظريف وعرضه على الإمامين الصادق والرضا عليهما السلام، حتى النجاشيّ الذي ينقل طريقًا إلى الكتاب لا يشير إلى هذا الطريق والكتاب، أليست هي كتابًا واحدًا؟

الخاتمة

* بيان الإمام عليّ عليه السلام مباحث مرتبطة بالديّات في كتابه إلى عددٍ من عمّاله.
* نقل الأصحاب كتاب عليّ عليه السلام حتى تمّ عرضه على الإمام الصادق عليه السلام.
* روى عبد الله بن سعيد بن الأبجر الطبيب هذا الكتاب وعرضه على الأئمّة عليهم السلام.
* روى ظريف بن ناصح هذا الكتاب بواسطة عبد الله بن الأبجر، ورويدًا رويدًا اشتهر الكتاب باسمه.
* تناقل الشيعة في الأدوار اللاحقة هذا الكتاب، وبعد نصف قرن عرضه يونس ابن عبد الرحمن، وحسن بن عليّ بن فضال وحسن بن الجهم على الإمام الرضا عليه السلام فعدَّهُ صحيحًا.
* هذا الكتاب من المصادر المشهورة ومحلّ اعتماد بين الإماميّة، واستفاد منه أكابر العلماء من أمثال الشيخ الكلينيّ، الشيخ الصدوق، الشيخ الطوسيّ، النجاشيّ، والشيخ المفيد، وابن قولويه.
* نقل هذا الكتاب يحيى بن سعيد الحلّيّ في كتاب الجامع للشرائع.

* نُقل ١٤ سند لهذا الكتاب في مصادر مختلفة تشير إلى نسختين.

* ثمّة سندان صحيحان، وآخران محلّ اختلاف في النسخة المعروضة على الإمام الرضا عليه السلام.

* توجد في النسخة التي تنتهي إلى ظريف: ٧ أسانيد صحيحة، وسندان ضعيفان، وسندان محلّ اختلاف، ونقل الكتاب من ظريف إلى الإمام بسندين كلاهما صحيح.

الهوامش

(١) الرجال: ٢٠٩، رجال: ١٣٨، روايته المباشرة عن الإمام صادق عليه السلام في: الكافيّ٥: ١٥٨ .

(٢) المصدر نفسه؛ والتهذيب٦: ١٩٩، الكافي ٥: ٣٠٣.

(٣) السرائر٢: ٦٥.

(٤) الرجال: ٢٠٩.

(٥) الفهرست: ١٥٠.

(٦) معجم رجال الحديث١٠: ١٩٠، الفهرست: ٣١١.

(٧) معجم رجال الحديث١٠: ١٩٠.

(٨) . حدثني أبو عمرو المتطبب قال : عرضته على أبي عبد الله عليه السلام قال : أفتى أمير المؤمنين عليه السلام فكتب الناس فتياه وكتب به أمير المؤمنين إلى أمرائه ورؤوس أجناده. الكافي٧: ٣٣٠.

(٩) الكافي٧: ٣٢٤.

(١٠) عن هذين الطريقين ر.ك: علامه عسكرى٣: ٢١٢ـ ٢١٣.

(١١) الرجال: ٣٠٠، رجال ابن داود: ١٥٩ .

(١٢) مقدمة وسائل الشيعة ١/ ٧، انتشارات إسلاميّة.

(١٣) معالم المدرستين٣: ٢٠٨.

(١٤) الكافي٧/ ٣٢٤: ٣٢٧، عن هذه الرواية وبحثها السنديّ، معالم المدرستين٣/ ٢١٦ـ ٢١٩.

(١٥) الكافي٧/ ٣١١، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٠.

(١٦) رسالة في آل أعين: ٤٩

(١٧) من لا يحضره الفقيه٤: ٧٥ .

(١٨) المقنعة: ٧٦٨.

(١٩) تهذيب الأحكام١٠: ١٦٩، ٢٥٨.

(٢٠) تهذيب الأحكام١٠: ٢٩٥ـ ٣٠٨.

(٢١) السرائر٣: ٤١٢.

(٢٢) شرائع الإسلام٤: ١٠٣٢.

(٢٣) خاتمة مستدرك الوسائل١/ ١٠٤ ـ ١٠٧.

(٢٤) ٩: ٣٥٥ـ ٣٦٧.

(٢٥) معالم المدرستين٣: ٢٠٧ـ ٢٤٣.

(٢٦) أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ٣٤٧ـ ٣٤٨.

(٢٧) ماوراء الفقه٩: ٣٥٦.

(٢٨) السرائر٣: ٤١٢.

(٢٩) السرائر٣: ٣٤١، باب البيّنة أو القسّامة في الأعضاء.

(٣٠) السرائر٣: ٣٧٩، ديّة ذهاب شعر الحاجبين والأجفان.

(٣١) مسالك الأفهام١٥: ٢٠٩.

(٣٢) نفسه: ٤٠٣.

(٣٣) شرح اللمعة١٠: ٢٠٣.
(٣٤) مسالك الأفهام١٥: ٤٢١.
(٣٥) شرح اللمعة١٠: ٢٣٨.
(٣٦) نفسه: ٢٤٧.
(٣٧) الأسلوب العلميّ الشهيد الثاني في الرجال والحديث، فصليّة الفقه، العدد ٦١، خريف ١٣٨٨ش: ١٣٠.
(٣٨) الصدر، السيّد محمّد، ماوراء الفقه٩: ٣٦٢.
(٣٩) نفسه٩: ٣٦٣.
(٤٠) نفسه.
(٤١) نفسه: ٣٦٥.
(٤٢) نفسه: ٣٦٥.
(٤٣) نفسه: ٣٦٥.
(٤٤) جواهر الكلام٤٣: ١٨٣.
(٤٥) كشف اللثام١١/ ١٣٤، أيضًا ر.ك: ص٣٣٤، ٤٠٤.
(٤٦) مستند تحرير الوسيلة٢: ٣٧٧.
(٤٧) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة: ٢١٠.
(٤٨) نفسه: ٢١٢.
(٤٩) نزهة الناظر: ١٣٨ ـ ١٥٠.
(٥٠) الجامع للشرائع: ٦٠٥ـ٦٠٨.
(٥١) الرجال:٣٥٤.
(٥٢) المصدر نفسه:٨٢.
(٥٣) الفهرست: ٩٨.
(٥٤) الرجال:٢٠٩.
(٥٥) المصدر نفسه، ٣٨٣.
(٥٦) المصدر نفسه:٩٢.
(٥٧) المصدر نفسه:٣٣٨.
(٥٨) معجم رجال الحديث٤: ٤٣، نمازى١، ٦٢٩.
(٥٩) الرجال:٢٠٩.
(٦٠) معجم رجال الحديث١/ ٢٩١.
(٦١) الفهرست: ٩٨.
(٦٢) الرجال:٢٠٩.
(٦٣) معجم رجال الحديث٧: ١٤ـ ٢٠.
(٦٤) المصدر نفسه ٢: ١٥٢.
(٦٥) الرجال:٦٤.
(٦٦) المصدر نفسه:٢٦٠.
(٦٧) معجم رجال الحديث١/ ٢٩١.
(٦٨) الفهرست: ٩٨.
(٦٩) الرجال:٢٠٩.
(٧٠) معجم رجال الحديث٧: ١٤ـ ٢٠.
(٧١) المصدر نفسه ٢: ١٧.
(٧٢) المصدر نفسه٢: ١٥٢.
(٧٣) المصدر نفسه٢: ١٧.
(٧٤) المصدر نفسه١١/ ٦٨.
(٧٥) الرجال:٢٦٠.
(٧٦) معجم رجال الحديث١/ ٢٩١.

(٧٧) الفهرست: ٩٨.

(٧٨) الرجال:٢٠٩.

(٧٩) معجم رجال الحديث٢: ١٥٢.

(٨٠) المصدر نفسه٢: ١٧.

(٨١) المصدر نفسه ١١/ ٦٨.

(٨٢) الرجال:١٨٥.

(٨٣) المصدر نفسه:٦١.

(٨٤) معجم رجال الحديث٢: ١٥٢.

(٨٥) المصدر نفسه٢: ١٧.

(٨٦) المصدر نفسه١١/ ٦٨.

(٨٧) الرجال:١٨٥.

(٨٨) الفهرست: ٩٨.

(٨٩) الرجال:٣٣٣.

(٩٠) المصدر نفسه:٤٤٦.

(٩١) الفوائد الرجاليّة: ٥٨، نفسه، تعليقة على منهج المقال: ١٩٧ـ١٩٨.

(٩٢) روضة المتقين فى شرح من لا يحضره الفقيه١٠: ٢٤٠.

(٩٣) تهذيب الأحكام١٠: ٢٩٥.

(٩٤) معجم رجال الحديث٣، ١٢١ـ١٢٣.

(٩٥) الرجال:٢٨١.

(٩٦) الفهرست: ٩٨.

(٩٧) الفهرست: ١٥٠.

(٩٨) جامع الرواة ٢/ ٤٩٨.

(٩٩) معجم رجال الحديث١٠/ ١٨٩-١٩٠.

(١٠٠) الفهرست: ٣١١.

(١٠١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه٤/ ٧٥.

(١٠٢) الرجال:٢٦١.

(١٠٣) نفسه: ١٧٧.

(١٠٤) نفسه: ٨٢.

(١٠٥) الفهرست: ٩٨.

(١٠٦) الرجال ٢٠٩.

(١٠٧) كليات في علم الرجال: ٢٨١.

(١٠٨) الرجال:٨٤.

(١٠٩) رسالة في آل أعين: ٣٨.

(١١٠) حيث يروى طريق عن الحسن بن ظريف؛ لذا ذُكر هنا كتاب الحسن بن ظريف.

(١١١) رسالة في آل أعين: ٤٩.

(١١٢) الرجال:٢١٩.

(١١٣) الكافي٧/ ٣٢٧.

(١١٤) الرجال:٢٦٠.

(١١٥) معجم رجال الحديث١/ ٢٩١.

(١١٦) الفهرست: ٩٨.

(١١٧) الكافي٧/ ٣٢٤.

(١١٨) الرجال:٢٦٠.

(١١٩) المصدر نفسه:٣٣٣.

(١٢٠) المصدر نفسه:٤٤٦.

(١٢١) الكافي٧/ ٣٢٤؛ عن تكميل السند

أيضًا معالم المدرستين ٣/ ٢١٩.

(١٢٢) الرجال:١٨٥.

(١٢٣) الفهرست: ٩٨.

(١٢٤) الرجال:٥٠.

(١٢٥) الفوائد الرجاليّة: ٥٨، تعليقة على منهج المقال: ١٩٧ـ١٩٨.

(١٢٦) الكافي٧/ ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٦٣.

(١٢٧) من لا يحضره فقيه٤: ٧٥.

(١٢٨) الرجال:٢٢١، تمّ التعرّف إلى أفراد آخرين غير موثّقين يحملون اسم عبد الله بن أيوب، الفهرست: ١٧٢، نفسه، الرجال: ٢٣١.

(١٢٩) المصدر نفسه:٢١٧.

(١٣٠) المصدر نفسه: ٢٨٧.

(١٣١) المصدر نفسه:٢١٧.

(١٣٢) المصدر نفسه: ٢٨٧

المصادرُ والمراجعُ

١. اختيار معرفة الرجال المشهور برجال الكشّي: محمّد بن الحسن الطُّوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تعليق ميرداماد إستراباديّ، تحقيق السيّد مهدى رجائيّ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قُم، ١٤٠٤هـ.

٢. الاستبصار: محمّد بن الحسن الطُّوسيّ، تحقيق السيّد الحسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ١٣٦٣.

٣. الأسلوب العلميّ للشهيد الثاني في الرجال والحديث، ربانيّ، محمّد حسن، فصليّة الفقه، العدد ٦١، خريف ١٣٨٨هـ.

٤. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: داوريّ، مسلم (محمّد عليّ عليّ صالح المعلم)، مطبعة نمونه، ١٤١٦.

٥. تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: محمد باقر الوحيد البهبهانيّ، د. ت. نسخة إلكترونيّة لمكتبة أهل البيت عليهم السلام.

٦. تفصيل الشريعة فى شرح تحرير الوسيلة (كتاب الديات): فاضل اللنكرانيّ، محمّد، قم، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، ١٤١٨هـ.

٧. تهذيب الأحكام: محمَّد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٢، ١٣٦٤هـ.

٨. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: محمّد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٧ش.

٩. خاتمة مستدرك الوسائل، النوريّ، ميرزا حسين، مؤسّسة آل البيت، قم، ١٤١٥هـ.

١٠. رجال ابن الغضائريّ، ابن الغضائريّ، أحمد بن حسين الغضائري الواسطيّ البغدادي، تحقيق السيّد محمّد رضا جلالي، دار الحديث، ١٤٢٢هـ، ١٣٨٠ش.

١١. الرجال، الطوسيّ، محمّد بن الحسن، تحقيق جواد القيوميّ، مؤسسة نشر الإسلاميّة التابعة لجامعة مدرسين الحوزة العلمية، قم، ١٤١٥هـ.

١٢. رسالة في آل أعين؛ أبو غالب الزراريّ، أحمد بن محمّد (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق أبطحي أصفهاني، السيد محمّد عليّ؛ مطبعة ربانيّ، ١٣٩٩هـ.

١٣. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي

(٩١١ - ٩٦٥ هـ)، قم، انتشارات داوريّ، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ق.

١٤. روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه: محمّد تقي المجلسيّ الأوّل (ت ١٠٧٠هـ)، مؤسّسة الثقافة الإسلاميّة، محمّد حسين كوشانبور.

١٥. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي: ابن إدريس الحلّيّ، محمّد بن منصور (ت ٥٩٨هـ)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠هـ.

١٦. شرائع الإسلام، المحقق الحلّيّ، يحيى بن سعيد، طهران، استقلال، ١٤٠٣هـ.

١٧. فهرست أسماء مصنفي الشيعة المشهور برجال النجاشيّ: أحمد بن عليّ النجاشيّ، قم، انتشارات الإسلاميّة، ط ٥، ١٤١٦هـ.

١٨. الفهرست، الطوسيّ، محمّد بن الحسن، تحقيق: جواد القيوميّ، نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ.

١٩. الفوائد الرجاليّة، الوحيد البهبهانيّ، محمّد باقر من دون تاريخ، من دون ناشر، من دون اسم. نسخة إلكترونيّة لمكتبه أهل البيت عليهم السلام.

٢٠. كتاب الرجال؛ ابن داوود الحلّيّ، تقي الدين حسن بن علي(ت ٧٤٠هـ)؛ تحقيق وتقديم آل بحر العلوم، سيد محمّد صادق، النجف، المطبعة الحيدرية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢١. كشف اللثام عن قواعد الأحكام: الفاضل الهندي، بهاء الدين محمّد بن الحسن الأصفهاني (ت ١١٣٧ ه)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ.

٢٢. الكافي: محمّد بن يعقوب الكُلينيّ، تصحيح وتعليق عليّ أكبر غفاريّ، ط ٥، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٣٦٣هـ.

٢٣. ما وراء الفقه: السيد محمّد الصدر، قم، المحبين للطباعة والنشر، ط ٣، ١٤٢٧ه / ٢٠٠٧م.

٢٤. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: زين الدين بن عليّ العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٢٥. مستدركات علم رجال الحديث: علي النمازي الشاهرودي، مطبعة شفق، طهران، ١٤١٢هـ.

٢٦. مستند تحرير الوسيلة: السيّد مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨ق)، طهران، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ١٤١٨هـ.

٢٧. معالم المدرستين: العلّامة السيّد

مرتضى العسكريّ، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٨. معجم رجال الحديث: أبو القاسم الخوئيّ، ط ٥، ١٤١٣هـ.

٢٩. المقنعة: المفيد: محمّد بن محمّد بن نعمان (ت ٤١٣هـ)، قم، مؤسسة نشر اسلامي، ١٤١٠هـ.

٣٠. من لا يحضره الفقيه: محمّد بن عليّ الصَّدوق، تصحيح وتعليق عليّ أكبر غفاريّ، قم، نشر الإسلاميّة، ط ٢.

٣١. نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر: يحيى بن سعيد الحلّيّ، تحقيق السيد أحمد الحسيني، نور الدين الواعظي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٣٨٦هـ.

٣٢. وسائل الشيعة: الحرّ محمّد بن حسن العاملّي (ت ١١٠٤هـ)، قم، انتشارات الإسلاميّة.